

الأشباه والنظائر

- من يقبل قوله في شيء دون شيء .
- من يقبل قوله في شيء دون شيء .
- فيه فروع : .
- منها : المطلقة ثلاثا إذا نكحت زوجا و ادعت أنه أصابها يقبل في حلها .
- للزوج الأول لا في استحقاق المهر على الزوج الثاني .
- و منها : العنين إذا ادعى الوطاء قبل قوله لدفع الفسخ لا لثبوت العدة .
- والرجعة فيها لو طلق .
- و منها : المتزوجة بشرط البكاره فادعت زوالها بوطئه تقبل لعدم الفسخ .
- ويقبل الزوج لعدم تمام المهر .
- و منها : مدعي الانفاق و قد علق الطلاق على تركه تقبل في عدم وقوع .
- الطلاق و تقبل الزوجة في عدم سقوط النفقة : على ما قاله القاضي .
- و منها : المولى إذا ادعى الوطاء يقبل في عدم الطلاق عليه و لا يقبل في ثبوت .
- الرجعة لو طلق و أرادها على الصحيح لأننا قبلنا قوله في الوطاء للضرورة .
- وتعذر البينة .
- و منها : الوكيل يدعي قبض الثمن من المشتري و تسليمه إلى البائع يقبل .
- قوله : حتى لا يلزمه الغرم إذا أنكر الموكل لو استحق المبيع و رجع بالعهد عليه .
- يكن له أن يغرم الموكل لأننا جعلنا أمينا و قبلنا قوله في أن لا يغرم شيئا بسبب ما .
- أؤتمن فيه : فأما في أن يغرم المؤتمن شيئا فلا .
- و منها : إذا أوضه موضحتين و رفع الحاجز و قال : رفعته قبل الاندمال .
- فعاد الأرشان إلى واحد و قال و قال المجني عليه بل بعده فعليك أرش ثالث صدق .
- المجني عليه في استقرار الأرشين و لا يصدق في ثبوت الثالث على الصحيح لأننا إنما .
- قبلناه في عدم سقوط ما وجب فلا نقبله في ثبوت مال على الغير لم يثبت موجهه